التعاون على الإثم والعدوان: عن اليمن

جعفر البكلي *

«أنا الرّائد طيار رشاد ششة... من سلاح الجو الملكي السعودي... أطلب الإذن بالهبوط... أطلب الهبوط لأمر مهم وخطِر. أكرّر: الأمر مهم وخطير».

كان ذلك هو نص الاتصال الذي تلقاه برج المراقبة في مطار ألماظة (في القاهرة) من طائرة غامضة اخترقت المجالَ الجوي المصري، من ناحية البحر الأحمر، صباح يوم الثلاثاء 2 تشرين الأول 1962.

سُمِح للرائد ششة الذي كان يقود طائرة شحن عسكرية سعودية (أميركية الصنع من طراز «فيرتشيلد 123 ب») بالنزول، في مطار ألماظة، برفقة معاونيه الملازم طيّار أحمد حسين، والفني محمد أزميرلي. وبعد تفتيش طائرتهم، تبيّن أنها محمّلة بعشرين صندوقاً ضخماً، وبداخل كل صندوق اثنا عشر مدفعاً رشاشاً، بالإضافة إلى مئات من الصناديق التي تحتوي على ذخائر حربية. وكانت كل تلك الصناديق تحمل رمزا واضحا: كَفان تتلاقيان... وكان ذلك هو تماماً رمز المعونة الأميركية الخيرية للدول الفقيرة!

وقال أفراد الطاقم السعودي للسلطات المصرية إنهم يطلبون لجوءا سياسياً في مصر، لأنهم عصوا أوامر عسكرية صدرت لهم من رؤسائهم، وقضت بأن يطيروا من جدة إلى نجران في جنوب المملكة على حدود اليمن، حيث عليهم أن يسلّموا حمولتهم، ويعودوا من جديد ليكرروا الرحلة المشحونة «بالمعونة الأميركية الخيرية» ثلاث مرات كل يوم. وقال الثلاثة إنهم شكّوا أولاً في طبيعة هذه الشحنات، وفي الأطراف التي ستتلقاها منهم، ثم إنهم تحققوا أنّ الصناديق المموّهة بشعار المعونة الأميركية، ما هي إلا أسلحة تجهّز كي يجري تسريبها إلى ميليشيات يمنية متمردة على سلطات صنعاء، ولكي تكون وقوداً ضرورياً في إشعال حرب أهلية بين اليمنيين. وقال الثلاثة إنهم يأبون أن يُجعلوا وسيلة في إراقة دماء أبناء اليمن، وإنهم يفضّلون أن يكونوا سبباً في فضح المكر السعودي السيّئ ضد جيران فقراء.

في الغد، الأربعاء 3 تشرين الأول 1962، تكرر ما حصل بالأمس في ألماظة، إنما هذه المرّة في مطار أسوان، حيث طلبت طائرة شحن عسكرية سعودية (من الطراز الأميركي نفسه) الإذن بالهبوط بحمولتها. وكان على متنها الرائد طيار محمد عبد الوهاب، والملازم طيار محمد علي الزهراني.

وبعد خمسة أيام، في 8 تشرين الأول، جاء دور طائرتين سعوديتين مقاتلتين، لجأتا بدورهما إلى مطار الماظة. وكان على متن الأولى الرائد طيار محمد موسى عواد، وعلى متن الثانية الرائد طيار عبد اللطيف الغنوري.

كان جميع هؤلاء الطيارين سعوديي الجنسية. ولقد أبوا أن يتحملوا وزر المشاركة في عدوان أسرة طاغية لنصرة أسرة ظالمة ضد شعب مظلوم.

مملكة السيف ومملكة الخناجر

لم تكن العلاقة جيدة يوما بين آل سعود وآل حميد الدين الذين لطالما حكموا اليمن بأسلوب عزَلةُ خلف حجاب ثقيل من القمع والتجهيل والإفقار (1) حتى قام عليهم انقلاب عسكري يوم 26 أيلول 1962 أطاح مملكتهم المتوكلية. ولقد تحاربت الأسرتان الملكيتان في الماضي طويلاً، وكادتا بعضهما لبعض كثيراً، وكرهت كلتاهما الأخرى، وتوجستا من بعضهما بعضا دائماً. ثمّ استقرت الأحوال بينهما باردة بعد سلسلة حروب تلتها «اتفاقية صلح» بين السلالتين عام 1934. على أنّ الترفع السعودي الممزوج باحتقار لليمنيين ظل على حاله لم يتبدل، وكذلك بقي حقد آل حميد الدين الممزوج حسداً.

ولعل الضغينة بين السلالتين قد بدأت يوم خُيّل لعبد العزيز آل سعود في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، أنه يستطيع أن يوسّع حدود مملكته جنوباً من دون أن يثير حفيظة بريطانيا التي كانت قد حرّمت عليه التفكير في المساس بمحمياتها على شاطئ الخليج. وكان من بين الأسباب التي دغدغت مطامع عبد العزيز أنّ بلاد اليمن لم يكن عليها - على خلاف غيرها - وصيٌ أجنبي يذبّ عنها. فقد اتبع الإمام يحيى حميد الدين، عن حكمةٍ أو عن تصلب، سياسة النأي بنفسه عن الوصاية والأوصياء: أتراكاً كانوا، أو أعراباً، أو أحباشاً، أو انكليزا...

كانت غزوة اليمن، في ربيع عام 1934، آخر حروب عبد العزيز التوسعية. فقد وجّه نحو الجنوب جيشين سعوديين بقيادة ابنيه الأميرين سعود وفيصل. وكانت الخطة أن يلتف الجيشان حول اليمن، في حركة كماشة للاستيلاء على هذه المملكة المعزولة الممتدة من عسير حتى حدود محمية عدن البريطانية. وكان ظن السعوديين أن غزوتهم ستكون نزهة للفارق الضخم في التسليح بين الفريقين. لكنّ المفاجأة التي لم تخطر لأحد، هي أنّ رجال جبال صعدة ببنادقهم القديمة لقّنوا جنود آل سعود درساً قاسياً في التكتيك وفي استثمار الجغرافيا، وفيما تقدّم جيش الأمير فيصل عبر سهل تهامة على ساحل البحر الأحمر بلا صعوبات تذكر؛ وقع الجيش السعودي الرئيسي في حملة اليمن، في سلسلة لا تنتهي من الفخاخ والكمائن الجبلية التي استنزفت رجاله، وشلّت حركته، وأعاقت تقدمه، بل أغلقت عليه حتى إمكانيات تقهقره! ولم يكن جيش الغزاة السعوديين الذي قاده الأمير سعود متعوّداً إلاّ القتال في سهول الصحراء، مما ألحق به في حرب الجبال هزيمة نكراء.

ولم يبق لعبد العزيز سوى أن يرضى بمغنم جيزان ونجران اللتين تنازل عنهما حاكمهما الشريف الإدريسي واستولى عليهما فيصل، وأن يطوي بقية أوهامه في بلاد اليمن، ويلعق جراحه، ويرسل ابنه خالد للتفاوض على شروط فك الاشتباك، وعقد اتفاقية سلام مع ممثلي الإمام يحيى. وجرى ذلك فعلاً، في الطائف، في شهر أيار 1934. وهناك توافق الطرفان على أن تكون خطوط فض الاشتباك بين الجيشين خطاً رسمياً للحدود بين البلدين، وعلى ألا يعتدي أحدهما على الآخر مستقبلاً، وأن «يكون التعاون بينهما على البِر والتقوى، بدلاً من أن يكون على الإثم والعدوان».

ولقد كان لافتاً كيف أنّ الإمام يحيى حميد الدين، وهو حاكم يابس الرأس، قبل التنازل لآل سعود عن مقاطعتين لطالما عدّهما امتداداً طبيعياً لمملكته، برغم أنه لم يخسر المعركة العسكرية تماماً، بل إن خصومه هم الذين وحلوا في جبال اليمن. ولعل تفكير الرجل حينذاك كان منصرفاً نحو مسألتين: الأولى، أن يصرف فوراً عن بلاده أذى حملات سعودية كان لا بد أن تتوالى عليها. وكان يحيى يدرك جيداً أنّ جيوش الوهابيين، برغم خسارتها، أكبر من جيشه عدداً، وأكثر عتاداً، وأوفر مالاً، وأغزر خبرة وتجربة. وأمّا المسألة الثانية التي فكّر فيها إمام اليمن، فهي أنه لن ينام أبداً على ضيم، وأنه سيستفيد من الزمن حتى تنشغل مملكة السيف عنه بشواغلها الأخرى، ثمّ إنه لا بد أن يقتنص فرصة سانحة لينقض بخنجره على عدوه، فيبلغ ثأره، ويورده قبره، ويشفي صدره.

وفي صباح يوم 15 أيار 1935 (بعد عام بالتمام والكمال على اتفاقية الطائف) كان الملك عبد العزيز يطوف بالكعبة مصحوباً بولي عهده سعود، وفجأة داهمه ثلاثة رجال بخناجرهم وكادوا أن يذبحوه لولا أن تداركه سعود الذي دفعه أرضا ليحميه من الطعنات. وجُرح سعود في كتفه، وجُرح عبد العزيز في ساقه جرّاء قطعة رخام طيّرها رصاص حراسه الذين قتلوا المهاجمين. ثمّ تبيّن لاحقاً من التحقيقات أن الثلاثة كانوا جنوداً يمنيين، جاؤوا من تلك الجبال التي تعوّدت أن تقتص من أعدائها، ولو بعد حين!

استنفار وهابي لنجدة حكم شيعي

استمرّ الحال بين آل سعود وأسرة حميد الدين فاتراً ثلاثة عقود أخرى، حتى اصطدمت السلالتان بتغيير دراماتيكي خطير، وذلك حين أعلنت إذاعة صنعاء في صباح يوم 26 أيلول 1962، حدوث «ثورة» في البلد، أسقطت الملكية وأئمتها، وأعلنت قيام الجمهورية العربية اليمنية.

لم يرض آل سعود عن هذا الوضع المستجد أبداً. فقيام الجمهوريات وإسقاط الملكيات في معقلهم بشبه الجزيرة العربية خط أحمر دونه فك الرقاب. وفجأة تذكّر السعوديون أنّ الإمام محمد البدر بن أحمد بن يحيى حميد الدين ما هو إلاّ الحاكم «الشرعي» لليمن، ويجب ألّا ينازعه منازع في مُلكه. وكذلك صدرت الفتاوى الوهابية عاجلة تتوالى وتزعم بأنّ الخروج على حكم الإمام (الشيعي/ الزيدي) يعد تمرداً آثماً على ولي الأمر الشرعي، وأنه يجب على كافة اليمنيين النفير لرد هذا الخطر الصائل على بيضة الدين وعلى أرواح العباد وأرزاقهم، وأنه يلزم على ساسة الأمّة التوحد والوقوف صفاً مرصوصاً لردع هذا التمرد الآثم، ومقارعته بالحزم المناسب.

ولقد زاد اعتراف الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بشرعية النظام الجمهوري الجديد في اليمن بعد يومين من انبثاقه، من سعار المملكة السعودية. وحين أعلنت وزارة الخارجية المصرية في بيانها أنّ القاهرة مستعدة لمساعدة اليمن وشعبه بما يمكّنهما من دخول العصر الحديث، وحين أعلن الاتحاد السوفياتي الأمر نفسه بعد أيام قليلة، فإنّ هياج السعوديين بلغ أقصاه. لقد كانت «المؤامرة الناصرية الشيوعية» على المملكة واضحة جلية لا لبس فيها في عيون آل سعود. وكان لا بد للرياض أن تتحرك بحزم... بعاصفة من الحزم!

لجأ إمام اليمن إلى السعودية فارّاً من صنعاء التي ثار جيشها عليه. واحتفى السعوديون بهذا الطريد احتفاء بالغاً لم يألفه منهم حين كان مليكاً على بلاد وعباد. ولقد جاء الرجل إلى آل سعود مستنجداً بنخوتهم وشهامتهم العربية حتى يعيدوه إلى الحكم على أسنة حرابهم. وأجابه أهل النخوة والشهامة أن «أبشر». وكذلك استقر المقام بالإمام البدر في نجران يدير منها عمليات حرب عصابات ضد الحكم الجديد. وسريعاً ما بدأ يتدفق عليه مَدَدُ الطائرات السعودية المحمّلة بصناديق المعونة الأميركية الخيرية، وبالذهب اللازم لشراء الذمم، وبالريالات...

وبدأ السعوديون يجمّعون حلفاً يساندهم في حربهم على اليمن. وكان لا بد لهذا الحلف أن ينال مباركة أميركا، لكنّ واشنطن كانت مشغولة تلك الأيام بأزمة الصواريخ الكوبية، فلم يكن في إدارة الرئيس كينيدي بالٌ واسع لسماع وَلْوَلات آل سعود

تحولات عربية: اليمن ليس وحيداً

معتز حيسو *

من الصعوبة بمكان تحديد ما ستؤول إليه الأوضاع في اليمن أو تحديد انعكاس وتداعيات الصراع فيها على الساحتين العربية والإقليمية، وعلى نحو خاص على المسارات الميدانية والسياسية في سوريا والعراق وليبيا. فالعربية السعودية تقود تحالفاً، تقول إنه دفاعاً عن الشرعية، وتلبية لنداء الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، لكن الحقيقة تخالف ذلك. فالتدخل السعودي يندرج في سياق مواجهة التمدد الإيراني. وهذا يدلل على أن الآفاق المستقبلية للمنطقة العربية ومجتمعاتها، محكومة بأشكال ومستويات الصراع، والتحالفات الدولية والإقليمية. انطلاقاً من ذلك يمكننا أن نحدد أولاً: السياق العام للصراع في المنطقة العربية، وثانياً: أهداف وأدوات ومآلات الصراع.

- من الواضح أن ترابطاً بدرجة معينة يحكم تحولات الأحداث السورية والعراقية واليمنية. حتى الأوضاع في ليبيا يمكن مقاربتها مع ما يجري في الدول الثلاث، لكن بأشكال مختلفة نسبياً. فالدول المذكورة تخضع لموجات من التدخلات الإقليمية والغربية. وبدرجة معينة تحمل مآلات متقاربة. وذلك يستدعي نقاش التحولات اليمنية في سياق ترابطها مع الأوضاع السورية والعراقية من جانب. وفي سياق التناقض بين المشروعين الأميركي والروسي، وامتداداتهما الإقليمية والعربية، من جانب آخر.

انطلاقاً من ذلك يمكننا القول، ان التدخل العسكري للتحالف الذي تقوده العربية السعودية، جاء رداً على التمدد الإيراني في العراق. ودفاع إيران المستميت عن النظام في سوريا، لكونه يمثل بالنسبة إلى الحكم في إيران، حلقة الوصل مع المقاومة الإسلامية اللبنانية، ويؤمن لها الإطلالة على البحر المتوسط. أيضاً نتيجة خوف العربية السعودية من السيطرة الإيرانية المباشرة وغير المباشرة على حدودها مع اليمن، وعلى باب المندب. ويتعلق أيضاً بالمفاوضات بين إيران ودول 5+1 بخصوص الملف النووي التي اعلن عن اتفاق اطاري خلال الأيام القليلة الماضية. وهذا يجعل العربية السعودية تشعر بالوحدة أمام القوة الإيرانية ويُشعرها بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتخلى عنها، أو ترفع الغطاء السياسي عنها. أي إنها ترى بأن مكانتها الإقليمية ودورها سيتراجعان مقابل إيران. ويمكن أن يُمثل ذلك مدخلاً إلى تغيرات سياسية داخل الرياض. موضوعياً يجب النظر إلى تلك التحولات، وما ستؤول إليه العلاقات السعودية الأميركية، من منظار المصالح الأميركية الاستراتيجية التي يندرج في سياقها العلاقة مع الروس، وكيفية المحافظة على أمن ومصالح وتفوق الكيان الإسرائيلي مقابل العرب، لكن ذلك لا يعني أن الأميركيين لا يستخدمون الورقة الإيرانية بكافة مستوياتها وأشكال تجلياتها لخلق حالة من الرعب الدائم والمتجدد لدول الخليج. وهذا يعني بالمستوى الاقتصادي المزيد من الهيمنة على الثروات النفطية والغاز، وتعميق العلاقات العسكرية، تحديداً من جهة تصدير الأسلحة إلى دول الخليج وعلى رأسها السعودية، من دون أن يعني ذلك تخلي الأميركيين عن وجودهم العسكري المباشر في الخليج. هذا إضافة إلى أن التوافق على الملف النووي لن يكون مفصولاً عن بعض الملفات السياسية، على نحو خاص الملفّان السوري والعراقي.

وهذا أيضاً يثير تخوفاً ما بالنسبة إلى السعودية وباقي الدول التي تناصب العداء للنظام في سوريا. وفي هذا السياق لا يمكننا أن نستبعد تركيا التي تشارك على نحو كبير في الصراع السوري بغية إسقاط النظام، فهي أيضاً غير مطمئنة للتقارب الأميركي الإيراني، وغير راضية عن تعاظم الدور الإيراني في المنطقة، لكن وجودها في الناتو يجعلها أكثر اطمئناناً على أوضاعها ونفوذها ومصالحها، هذا إضافة إلى ما تتمتع به من قوة عسكرية واقتصادية. ومن المعلوم أن الخلاف السياسي التركي . الإيراني لم يكن عائقاً أمام التعاون الاقتصادي بينهما، سواء من جهة حجم التبادل التجاري، أو ما يتعلق بموضوع الغاز («السيل الجنوبي»).

من جانب آخر، لا بد من التأكيد على أن

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الامين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مديرا التحرير:
إيلي شلهوب، وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الاوائل
01 /666314_15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper